

Distr.: General
28 August 2010
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٥٩ من جدول الأعمال المؤقت*
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار

تقرير الأمين العام**

موجز

هذا التقرير مقدّم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٥ المعنون "العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار"، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم لها في دورتها الخامسة والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

وطوال العقد الثاني، دأبت قرارات الجمعية العامة المتعاقبة وأعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على إدراج هذه المسألة في جدول أعمال المنظمة. وواصلت اللجنة الخاصة جهودها الهادفة لتعزيز آليات التشاور والحوار مع السلطة القائمة بالإدارة والمساعدة المقدمة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

ويشير الأمين العام إلى أن التطورات التي شهدتها بعض الأقاليم قد تتيح للجنة الخاصة وللدول القائمة بالإدارة فرصة لوضع خطط لإنهاء الاستعمار، على أساس كل حالة على حدة، وبمشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

* A/65/150.

** قدّم هذا التقرير للتجهيز في أواخر آب/أغسطس لإتاحة أكبر قدر من التغطية لفترة العقد الدولي الثاني.



المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة
٤	ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة خلال العقد
٤	ألف - الجمعية العامة
٧	باء - مجلس الأمن
٨	جيم - المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٨	دال - مجلس الوصاية
٩	هاء - الأمين العام
٩	ثالثا - الإجراءات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة إبان العقد
٩	رابعا - الدعم المقدم من الدول الأعضاء للعقد
١٠	خامسا - مقترح لإعلان عقد ثالث
١١	سادسا - الاستنتاجات
	المرفقات
١٤	الأول - الردود الواردة من الدول الأعضاء
	الثاني - الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة
٣١	بالأمم المتحدة

أولا - مقدمة

١ - في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أي في ختام العقد الدولي الأول للقضاء على الاستعمار، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٤٦/٥٥ الذي أعلن، في جملة أمور، الفترة ٢٠٠١ - ٢٠١٠ عقدا دوليا ثانيا للقضاء على الاستعمار، وأهاب بالدول الأعضاء مضاعفة جهودها لتنفيذ خطة العمل للعقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار كما وردت في مرفق تقرير الأمين العام A/46/634/Rev.1 المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وأهابت الجمعية العامة بالدول القائمة بالإدارة التعاون بشكل كامل مع اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لوضع برنامج عمل بنّاء للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خاص بكل حالة على حدة، وذلك لتيسير تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة المتعلقة بإنهاء الاستعمار.

٢ - وإن الآراء والمقترحات المقدّمة من الدول الأعضاء إلى الأمين العام والواردة بإيجاز في خطة عمل العقد الأول، لا تزال صالحة إلى حد كبير بالنسبة للعقد الثاني. وعملا بقرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٥، تم استكمال خطة العمل حسب الاقتضاء وأدرجت في مرفق تقرير الأمين العام A/56/61 المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١.

٣ - وتضمنت خطة العمل توصيات موجهة إلى المجتمع الدولي والدول القائمة بالإدارة، وهي فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة والبرامج والهيئات الحكومية الدولية ولا سيما اللجنة الخاصة.

٤ - وعملا بخطة العمل، قدّم الأمين العام إلى الجمعية العامة، في منتصف العقد الثاني، تقريرا عن تنفيذ خطة العمل هذه وعن المقترحات والاتجاهات التي انبثقت من مداورات أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، الواردة في الوثيقة A/60/71 المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٥ - وهذا التقرير مقدّم عملا بقرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٥ المعنون "العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار". ويتضمن المرفق الأول الردود الواردة من الدول الأعضاء والمرفق الثاني الردود الواردة عن هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة.

ثانيا - الإجراءات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة خلال العقد ألف - الجمعية العامة

٦ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، نظرت الجمعية العامة سنويا، في جلسات عامة أو في إطار لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، في عدد من المسائل المتصلة بإنهاء الاستعمار واتخذت قرارات ومقررات بشأنها. وقد نظرت الجمعية العامة، على وجه الخصوص، في البنود التالية:

(أ) تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وفي إطار هذا البند، تنظر الجمعية العامة سنويا في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ الإعلان. وترصد اللجنة الخاصة التطورات التي تشهدها جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتقدم إلى الجمعية العامة تقارير عنها، وتعد توصيات بشأن كل من الأقاليم التالية: أنغويلا، وبرمودا، وبيتكرن، وتوكيلاو، وجبل طارق، وجزر تركس وكايكوس، وجزر فرجن البريطانية، وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، وجزر كايمان، وساموا الأمريكية، وسانت هيلانة، والصحراء الغربية، وغوام، وكاليدونيا الجديدة، ومونتسيرات؛ وبشأن مسألة نشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار؛

(ب) مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)^(١)؛

(ج) المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(د) الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر في مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛

(هـ) تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(و) التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٧ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، طلبت الجمعية العامة في قراراتها ٧٤/٥٦ و ١٤٠/٥٧ و ١١١/٥٨ و ١٣٦/٥٩ و ١١٩/٦٠ و ١٣٠/٦١ و ١٢٠/٦٢

(١) ثمة نزاع قائم بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن السيادة على جزر فوكلاند (مالفيناس) (انظر الوثيقة ST/CS/SER.A/42).

و ١١٠/٦٣ و ١٠٦/٦٤ إلى اللجنة الخاصة مواصلة التماس الوسائل المناسبة لتنفيذ الإعلان تنفيذاً فورياً وتاماً والقيام بالأعمال التي وافقت عليها الجمعية العامة فيما يتعلق بالعقدتين الأول والثاني في جميع الأقاليم التي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير، بما فيه الاستقلال. وفي آخر قرار أُتخذ بهذا الشأن وهو القرار ١٠٦/٦٤، طلبت الجمعية العامة إلى اللجنة الخاصة وضع مقترحات محددة للقضاء على الاستعمار، وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والستين. وطلبت إلى اللجنة الخاصة أيضاً إعداد برنامج عمل بناء للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، على أساس كل حالة على حدة، ووضعها في صيغته النهائية قبل نهاية العقد الدولي الثاني وبالتعاون مع الدولة المعنية القائمة بالإدارة ومع الإقليم المعني لتيسير تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة والقرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بما فيها القرارات المتعلقة بأقاليم محددة.

٨ - وفي الدورة الرابعة والستين، اتخذت الجمعية العامة، عدة قرارات ومقررات أخرى تتعلق بأقاليم محددة وبنود أخرى عن إنهاء الاستعمار وكذلك عن برنامج عمل اللجنة الخاصة. وعلى سبيل المثال، في آخر قرار اتخذته بشأن جزر تركس وكايكوس (انظر القرار ١٠٤/٦٤ بء المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩) وبناء على توصية من اللجنة الخاصة، لاحظت الجمعية العامة مع القلق الحالة الراهنة في جزر تركس وكايكوس، ولاحظت أيضاً الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة من أجل إعادة الحكم الرشيد والإدارة المالية السليمة في الإقليم، ودعت إلى إعادة تفعيل الترتيبات الدستورية التي تنص على إرساء الديمقراطية التمثيلية عن طريق حكومة منتخبة للإقليم في أقرب وقت ممكن.

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٩ - بحلول عام ٢٠١٠، ارتفع عدد أعضاء اللجنة الخاصة من ٢٤ إلى ٢٩ عضواً وهم: الاتحاد الروسي وإثيوبيا وإكوادور وأنتيغوا وبربودا وإندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وبابوا غينيا الجديدة وبوليفيا (دولة - متعددة القوميات) وتونس وتيمور - ليشتي وجمهورية تراننيا المتحدة والجمهورية العربية السورية ودومينيكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وسانت كيتس ونيفس وسانت لوسيا وسيراليون وشيلي والصين والعراق وغرينادا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفيجي وكوبا وكوت ديفوار والكونغو ومالي ونيكاراغوا والهند.

١٠ - واللجنة الخاصة، بوصفها الجهاز المكلف في الجمعية العامة برسم السياسات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، ظلت تؤدي الدور الطبيعي في الأمم المتحدة لتنفيذ القرار ١٤٦/٥٥ وخطة

عمل العقد الثاني. وترد المعلومات المتعلقة بأنشطتها في التقرير السنوي الذي تقدمه اللجنة الخاصة إلى الجمعية العامة^(٢).

١١ - وبناء على طلب الجمعية العامة، أجرت اللجنة الخاصة استعراضات دورية للحالة في كل إقليم، وعمدت إلى تحليل التقدم المحرز في تنفيذ الإعلان. واستند هذا التحليل إلى المعلومات المقدّمة من الدول القائمة بالإدارة عملاً بأحكام المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة وإلى ورقات العمل السنوية التي تعدّها الأمانة العامة والمعلومات المقدّمة من ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الجلسات والحلقات الدراسية الإقليمية التي نظمتها اللجنة. واستناداً إلى هذا التحليل، صاغت اللجنة توصيات موجّهة إلى الجمعية العامة.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، قررت اللجنة الخاصة، سنوياً، مواصلة النظر في مسألة بورتوريكو على أساس التقارير التي يعدها مقرر اللجنة الخاصة، واستمعت إلى أفراد عرضوا شواغلهم بشأن هذا الموضوع. وأثناء العقد الثاني، اتخذت اللجنة الخاصة قرارات سنوية بشأن هذه المسألة دون تصويت.

١٣ - ووفقاً لخطة العمل، واصلت اللجنة الخاصة عقد حلقات دراسية إقليمية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالتناوب. وشارك في هذه الحلقات الدراسية ممثلو شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول القائمة بالإدارة ودول أعضاء ومنظمات إقليمية ووكالات متخصصة ومنظمات غير حكومية وخبراء. وقد نُظمت حتى الآن عشر حلقات دراسية إقليمية في: كوبا (٢٠٠١) وفيجي (٢٠٠٢ و ٢٠٠٦) وأنغويلا (٢٠٠٣) وبابوا غينيا الجديدة (٢٠٠٤) وسان فنسنت وجزر غرينادين (٢٠٠٥) وغرينادا (٢٠٠٧) واندونيسيا (٢٠٠٨) وسانت كيتس ونيفس (٢٠٠٩) وكاليدونيا الجديدة (٢٠١٠). وفي عام ٢٠٠٣، عقدت اللجنة الخاصة لأول مرة حلقة دراسية إقليمية في إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، وفي ٢٠١٠ في منطقة المحيط الهادئ. وطوال العقد الثاني، شكّلت الحلقات الدراسية الإقليمية محفلاً فاعلاً لمناقشة المسائل التي تهم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأتاحت لممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فرصة لإبداء آرائهم وتقديم توصياتهم إلى اللجنة الخاصة. وتبلّغ اللجنة الخاصة الجمعية العامة معلومات عن الحلقات الدراسية في التقرير السنوي الذي ترفعه إليها.

١٤ - وعملاً بخطة العمل، واصلت اللجنة التماس التعاون التام من الدول القائمة بالإدارة لإيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم. وفي عام ٢٠٠٢، قامت بعثة خاصة تابعة للجنة الخاصة بزيارة توكيلاو، وذلك في إطار برنامج عمل بشأن تقرير مصير الإقليم، اشترك في إعداده

^(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخامسة والستون، الملحق رقم ٢٣، (A/65/23).

ممثلاً توكيلاو ونيوزيلندا. وإضافة إلى ذلك، وبناء على دعوة موجهة من نيوزيلندا وتوكيلاو، كان ممثل عن اللجنة الخاصة حاضراً لدى تنظيم الاستفتاءين في توكيلاو في شباط/فبراير ٢٠٠٦ وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وأثناء الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدت في أنغيلا في عام ٢٠٠٣، انتهزت اللجنة الخاصة هذه الفرصة للقاء ممثلي المجتمع المدني ونشر معلومات عن عمل الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار. وتلبية لدعوة وجهتها حكومة إقليم برمودا، بموافقة المملكة المتحدة، أوفدت اللجنة الخاصة بعثة خاصة إلى هذا الإقليم في ٢٠٠٥. وبناء على طلب حكومة إقليم جزر تركس وكايكوس، وبالتعاون مع المملكة المتحدة، زارت اللجنة الخاصة الإقليم في نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وطوال الفترة المشمولة بالاستعراض، أكدت الجمعية العامة من جديد أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة تشكل وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم ومن رغبات سكانها وتطلعاتهم، وأهابت بالدول القائمة بالإدارة أن تواصل تعاونها مع اللجنة الخاصة في الاضطلاع بولايتها وتيسير إيفاد البعثات الزائرة إلى الأقاليم.

١٥ - وعملاً بأحكام قرارات الجمعية العامة وأهداف العقد الثاني، تعاونت نيوزيلندا، باعتبارها دولة قائمة بالإدارة، بشكل مثالي مع اللجنة الخاصة فيما يخص توكيلاو. وشارك ممثل فرنسا أيضاً في أعمال اللجنة أثناء نظرها في مسألة كاليدونيا الجديدة، وخاصة في الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدت سنة ٢٠١٠ في نوميا بكاليدونيا الجديدة، ورعتها حكومتا فرنسا وكاليدونيا الجديدة. ولم يشارك وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ووفد الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً في اجتماعات اللجنة. كما استمرت الاتصالات غير الرسمية بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة من أجل البحث عن سبل تحسين التعاون، حسب الاقتضاء.

باء - مجلس الأمن

١٦ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل مجلس الأمن النظر في تقارير الأمين العام واتخذ قرارات بشأن الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية. واستمر مبعوثو الأمين العام وممثلوه الخاصون بالتشاور مع الطرفين بشأن سبل معالجة الوضع. وبعد أن أحالت جبهة البوليساريو "مقترحا من جبهة البوليساريو بشأن إيجاد حل سياسي مقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية تقرير المصير"، وأن أحال المغرب وثيقة معنونة "المبادرة المغربية للتفاوض بشأن نظام للحكم الذاتي لمنطقة الصحراء" في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، عُقدت خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ عدة جولات من المفاوضات الرسمية تحت رعاية الأمين العام، ولكنها لم تؤت ثماراً. ومتابعةً للاجتماعات غير الرسمية للأطراف خلال عام ٢٠٠٩ وأوائل عام ٢٠١٠، قام المبعوث الشخصي للأمين العام بزيارة المنطقة في آذار/مارس ٢٠١٠. وواصل بعد ذلك إجراء

مشاورات مختلفة في نيويورك لم تسفر عن أي تطورات جديدة. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، اتخذ مجلس الأمن القرار ١٩٢٠ (٢٠١٠)، الذي رحب فيه المجلس بالتزام الطرفين بمواصلة إجراء محادثات مصغرة وغير رسمية تمهيدا لعقد جولة خامسة من المفاوضات.

١٧ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، نظر مجلس الأمن كذلك في البند المتعلق بالحالة في تيمور - ليشتي. وكما ذكر سابقا بالتفصيل (انظر الوثيقتين A/55/497، الفقرة ١٩ و A/60/71، الفقرة ١٦)، أنشأ مجلس الأمن عام ١٩٩٩، متصرفا بموجب الفصل السابع من الميثاق، إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية المكلفة بإدارة الإقليم وإعداده لمرحلة الاستقلال الذي تحقق في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢. واتخذ البلد الجديد لنفسه اسم تيمور - ليشتي، وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أصبح الدولة العضو ١٩١ في الأمم المتحدة. وتواصل الأمم المتحدة دعم تيمور - ليشتي بطرق متنوعة، ولا سيما من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، التي تضطلع بدور رئيسي في دعم الحكومة في توطيد السلام والاستقرار والحكم الديمقراطي.

جيم - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٨ - نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنويا في مسألة مدى تنفيذ الوكالات المتخصصة وغيرها من منظمات الأمم المتحدة للإعلان، واتخذ قرارات طلب فيها إلى هذه الوكالات أن تدرس وتستعرض الظروف السائدة في كل إقليم، حتى تُتخذ التدابير الملائمة للإسراع بوتيرة التقدم في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي فيها. وقد حثها أيضا والمنظمات الأخرى، التي لم تقدم مساعدة إلى هذه الأقاليم حتى الآن، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن. ونظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي سنويا في التقارير التي قدمها رئيسه بشأن المساعدة التي وفرتها هذه المنظمات إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد شارك ممثل للجنة الخاصة في الجلسات التي عقدها المجلس سنويا من أجل النظر في البند المتصل بهذه المسألة.

دال - مجلس الوصاية

١٩ - كما ذكر سابقا (A/55/497، الفقرتان ٢١ و ٢٢)، اختتم مجلس الوصاية في عام ١٩٩٤ نظره في حالة آخر إقليم بقي اسمه على جدول أعماله، واتخذ قرارا ينهي به اتفاق الوصاية على إقليم جزر المحيط الهادئ (بالاو) المشمول بالوصاية.

هاء - الأمين العام

٢٠ - واصل الأمين العام خلال الفترة قيد الاستعراض بذل مساعيه الحميدة، خاصة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأمين العام الدفاع عن قضية إنهاء الاستعمار من خلال عمل إدارات الشؤون السياسية، وعمليات حفظ السلام (المسؤولة عن وجود الأمم المتحدة في الصحراء الغربية)، وشؤون الجمعية العامة وإدارة المؤتمرات، وشؤون الإعلام. وكما ذكر سابقا بالتفصيل (A/55/497، الفقرتان ٣٠ و ٣١)، تقدم الأمانة العامة خدمات فنية وتقنية وإدارية وإعلامية إلى اللجنة الخاصة لمساعدتها في الاضطلاع بولايتها.

٢١ - وبالنظر إلى أهمية نشر المعلومات بشأن إنهاء الاستعمار من أجل تحقيق أهداف العقد الثاني، واصلت إدارة شؤون الإعلام نشر المعلومات المتعلقة بإنهاء الاستعمار عبر جميع وسائط الإعلام المتاحة، والتعريف بأعمال الأمم المتحدة في هذا الميدان. ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٩/٦١، طُبعت في آذار/مارس ٢٠٠٧ نشرة إعلامية بعنوان "ما الذي يمكن أن تقوم الأمم المتحدة به لمساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي" وحُدثت لنشرها في عام ٢٠٠٩ على موقع الأمم المتحدة الشبكي المعني بإنهاء الاستعمار. ووفقا لتقديرات إدارة شؤون الإعلام، تتم زيارة المواقع الشبكية المعنية بإنهاء الاستعمار، التي تديرها إدارة الشؤون السياسية وتُحدَّث بصورة منتظمة المعلومات الواردة فيها، تتلقى ما يقرب من ١٢ ٠٠٠ مرة سنويا. وتقدم هاتان الإدارتان سنويا سردا مفصلا للأنشطة الإعلامية ذات الصلة إلى اللجنة الخاصة، التي تقوم بدورها برفع تقرير إلى الجمعية العامة في هذا الشأن.

ثالثا - الإجراءات التي اتخذتها الوكالات المتخصصة إبان العقد

٢٢ - نظرت الجمعية العامة واللجنة الخاصة، سنويا، في مسألة تنفيذ الإعلان من قبل الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة. ويصدر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقريرا سنويا عن هذه الأنشطة بناء على الردود التي ترد من هذه الهيئات. وتتوافر في المرفق الثاني لهذا التقرير معلومات حديثة عن أنشطة هذه الهيئات المتعلقة بالعقد الثاني.

رابعا - الدعم المقدم من الدول الأعضاء للعقد

٢٣ - يتطلب تنفيذ خطة العمل الخاصة بالعقد الثاني من الدول الأعضاء، وبخاصة الدول القائمة بالإدارة، اتخاذ إجراءات محددة من أجل تقديم المساعدة بشكل فعال لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في سعيها نحو تقرير المصير. وبالإضافة إلى أعضاء اللجنة الخاصة،

شارك عدد من الدول الأعضاء في عمل اللجنة الخاصة بصورة منتظمة إما بصفتها دولا قائمة بالإدارة أو مراقبين، وحضر اجتماعاتها وحلقاتها الدراسية الإقليمية.

٢٤ - وقدم أكثر من اثني عشرة دولة من الدول الأعضاء ودولة واحدة من غير الأعضاء منحا دراسية لطلبة من هذه الأقاليم خلال الفترة قيد الاستعراض. وقد ذكرت الأمانة هذه المنح المقدمة في تقاريرها السنوية.

٢٥ - وأشير في الفقرتين ١٤ و ١٥ أعلاه إلى مشاركة الدول القائمة بالإدارة في عمل اللجنة. ويتضمن المرفق الأول لهذا التقرير ردودا محددة وردت من دول أعضاء بشأن أنشطتها المخصصة لدعم العقد الثاني.

خامسا - مقترح لإعلان عقد ثالث

٢٦ - نظرا لانتهاء العقد الثاني، أجرت اللجنة الخاصة مناقشات بشأن عملها في المستقبل. وفي هذا الصدد، فإن النظر في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٥ وفي إنجازات العقد الثاني وضع في الاعتبار نتائج مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في شرم الشيخ، مصر، في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وبخاصة تجديد النداء إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بغية القضاء التام عليه.

٢٧ - وعلاوة على ذلك، أيد أعضاء اللجنة الخاصة الذين شاركوا في الحلقة الدراسية الإقليمية التي عقدت في نومييا، كاليديونيا الجديدة، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، الدعوات إلى عقد ثالث.

٢٨ - وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠، قامت اللجنة الخاصة، بعد استعراضها للتقدم المحرز في مجال تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٤٦/٥٥ وخطة العمل الخاصة بالعقد الثاني، باعتماد قرار قررت فيه جملة أمور منها، أن توصي بضرورة أن تعلن الجمعية العامة الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقدا دوليا ثالثا للقضاء على الاستعمار. وبالقرار نفسه، أهابت اللجنة بالدول الأعضاء تكثيف جهودها لمواصلة تنفيذ خطة العمل، والتعاون مع اللجنة الخاصة لتحديثها حسب الاقتضاء، بغية استخدامها كأساس لخطة عمل العقد الدولي الثالث، وأهابت بالدول القائمة بالإدارة التعاون بشكل كامل مع اللجنة الخاصة من أجل وضع برنامج عمل بئاء للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي خاص بكل حالة على حدة، وذلك لتيسير تنفيذ ولاية اللجنة الخاصة والقرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بما في ذلك القرارات المتعلقة بأقاليم محددة. وقدم التقرير

إلى الجمعية العامة في شكل توصية وردت في تقرير اللجنة الخاصة عن عملها خلال عام ٢٠١٠^(٣).

سادسا - الاستنتاجات

٢٩ - تتزامن نهاية العقد الثاني مع الذكرى السنوية الخمسين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في القرار ١٥١٤ (د-١٥) الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، والذي أعلنت فيه الدول الأعضاء ضرورة إنهاء الاستعمار بسرعة. ومنذ ذلك الحين، حقق عدد كبير من الأقاليم المستعمرة السابقة الاستقلال ومارس العديد من الأقاليم السابقة المشمولة بالوصاية وغير المتمتعة بالحكم الذاتي حقه في تقرير المصير والاستقلال وفقا للإعلان. وشهدت السنوات العشر الماضية إنجازات عديدة، ولا سيما استقلال تيمور الشرقية لتصبح تيمور - ليشتي، وبالتالي إنهاء الاستعمار فيها بنجاح. وعلاوة على ذلك، أحرز تقدم كبير في مسألة توكيلاو نحو التوصل إلى نتيجة ينهى بها الاستعمار بالكامل عن طريق التفاوض.

٣٠ - وبالنسبة لجزر فوكلاند (مالفيناس) وجبل طارق، تواصل اللجنة الخاصة والجمعية العامة دعوة الحكومات المعنية إلى استئناف المفاوضات بشأن القضايا ذات الصلة، بما فيها تلك المتعلقة بالسيادة.

٣١ - وفيما يتعلق بالصحراء الغربية، لا تزال المسألة خاضعة لنظر الجمعية العامة ومجلس الأمن، وينظر فيها كذلك في سياق مساعي الحميدة.

٣٢ - وعلاوة على ذلك، أنجز خلال العقد الثاني العديد من الأنشطة التي طلبتها الجمعية العامة، بما في ذلك النظر في التقارير المقدمة إلى الجمعية العامة؛ وإعداد ورقات العمل التي تقدمها الأمانة العامة سنويا عن كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ والبعثات الزائرة؛ وتنظيم حلقات دراسية سنوية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالتناوب كل سنتين؛ وحشد الدعم في جميع أنحاء العالم لتحقيق أهداف الإعلان من خلال حملة أمور منها، الموقع الشبكي للأمم المتحدة الخاص بإنهاء الاستعمار. ونتيجة لذلك، أتيحت للدول الأعضاء، واللجنة الخاصة، فضلا عن ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، والخبراء، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني فرص عديدة لإبداء الرأي وتحليل حالة كل إقليم، وتقديم توصيات حسب الاقتضاء.

(٣) المرجع نفسه، الفصل الثاني عشر، مشروع القرار العاشر.

٣٣ - وأخيرا وليس آخرا، يسرت بعض الوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية مشاركة العديد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في هيئاتها كأعضاء مراقبين أو منتسبين، مما مكنها من المشاركة في المؤتمرات العالمية المعنية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، وهو تطور رحبت به الجمعية العامة في قراراتها المتصلة بالموضوع.

٣٤ - غير أنه في مقابل الإنجازات التي تحققت في العقد الثاني، لا يزال يتعين إنجاز مهمة إنهاء استعمار الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الـ ١٦ المتبقية، وهذا أمر يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية. والجهود التي تبذلها في هذا السياق الدولة المعنية القائمة بالإدارة واللجنة الخاصة بالغة الأهمية. ولا يزال الحوار الرسمي وغير الرسمي الهادف إلى تحسين التعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة يشكل عنصرا أساسيا في الجهود المبذولة لتحريك عملية إنهاء الاستعمار إلى الأمام.

٣٥ - وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة قد طلبت من اللجنة الخاصة مواصلة البحث عن الوسائل المناسبة لتنفيذ الإعلان بشكل فوري وتام والقيام بالأعمال التي وافقت عليها الجمعية العامة فيما يتعلق بالعقدين الأول والثاني. وبالإضافة إلى الأنشطة المذكورة آنفا التي ستواصل الجمعية العامة طلب القيام بها من اللجنة الخاصة ثمة أعمال أخرى تشمل وضع مقترحات محددة للقضاء على الاستعمار؛ وإعداد برنامج عمل بناء على أساس كل حالة على حدة، ووضعها في صيغته النهائية، وذلك بالتعاون مع الدول القائمة بالإدارة والأقاليم المعنية. وقد وفر العقد الثاني إطارا مفيدا للعمل الدولي، وكان بمثابة تذكير بما يجب القيام به. ويتعين إيلاء اهتمام خاص لكل إقليم من الأقاليم الـ ١٦ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي بما يتناسب مع ظروفها الفريدة الجديدة.

٣٦ - وكررت اللجنة الخاصة والجمعية العامة الإعراب عن موقفهما بأن عوامل من قبيل مساحة الإقليم وعدد سكانه وموقعه الجغرافي ومحدودية موارده الطبيعية ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال ممارسة شعبه، على وجه السرعة، لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك الاستقلال. وعلاوة على ذلك، أكدتا من جديد أن جميع الدول القائمة بالإدارة ملزمة، بموجب الميثاق ووفقا للإعلان، بأن تهين في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها، الظروف الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الظروف التي تمكنها من نيل الحكم الذاتي الحقيقي والاعتماد على الذات اقتصاديا.

٣٧ - ويمكن أن تساعد بعض الاتجاهات الموصوفة أعلاه على التخطيط لمسارات جديدة واعدة في المستقبل. وقد يشمل ذلك قيام اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة وجميع الجهات الأخرى المعنية بإجراء دراسة متعمقة بشأن كيفية الدفع قدما بعملية إنهاء الاستعمار.

ويتطلب الأمر أبداء حساسية سياسية، واتباع نهج مبدع، وشعورا بإلحاحية المسألة. وفي الممارسة العملية، يبدو من المهم بالنسبة للجنة الخاصة عشية الذكرى الخمسين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، أن تقيّم أعمالها وإنجازاتها السابقة من أجل رسم خطة عملها للمستقبل، جنبا إلى جنب مع الدول القائمة بالإدارة، لما فيه المصلحة العليا لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. أما من جهتي، فسأواصل مساعدة المجتمع الدولي على إحراز تقدم في مجال إنهاء الاستعمار.

المرفق الأول

الردود الواردة من الدول الأعضاء

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ آب/أغسطس ٢٠١٠]

١ - تعلن جمهورية الأرجنتين مجددا عن تأييدها التام لعملية إنهاء الاستعمار والتزامها بها، هذه العملية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختصة، طبقا لأحكام ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وتهتم جمهورية الأرجنتين اهتماما خاصا بإنجاز هذه العملية بنجاح وبصورة نهائية، وتؤمن إيماناً تاماً بأن التعاون بين جميع الدول الأعضاء في المنظمة سيساعد على تحقيق هذا الهدف.

٢ - وتعد عملية إنهاء الاستعمار أحد أهم إنجازات الأمم المتحدة، وقد أثبتت جمهورية الأرجنتين التزامها الراسخ بهذا المسعى، من خلال المشاركة النشطة في المداولات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي تجري في إطار اللجنة الرابعة، وإقامة تعاون وثيق مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، والمشاركة في الحلقات الدراسية لمنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ التي تنظم منذ العقد الأول.

٣ - وخلال العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، الذي بات على وشك الانتهاء، تراجع عدد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بعد استقلال تيمور - ليشتي. واستمرت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في بذل جهودها الرامية إلى وضع حد للاستعمار من خلال أنشطة مختلفة، منها على سبيل المثال، رصد العمليات المختلفة المتعلقة بالأقاليم وتنظيم حلقات دراسية إقليمية في منطقة المحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي لتحقيق أهداف العقد الثاني.

٤ - ومع ذلك، فإن حالات الاستعمار لا تزال قائمة. وللدفع قدماً بعملية إنهاء الاستعمار المهمة، ينبغي أن تواصل اللجنة الخاصة برنامج عملها البناء، وذلك باتباع نهج قائم على أساس كل حالة على حدة، يضع في الاعتبار الخصائص السياسية المميزة لكل منها، وكذا الأهداف والمبادئ المكرسة في القرار ١٥١٤ (د-١٥)، على النحو المبين في القرار ١٦٥٤ (د-١٦) الذي أنشئت بموجبه اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

٥ - وعلى وجه الخصوص، تولي جمهورية الأرجنتين أهمية كبيرة للنزاع على السيادة بينها وبين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على جزر مالفيناس وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، والتي اعتمدت بشأنها اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار قرارات بالإجماع، قامت فيها بما يلي:

(أ) اعتبار مسألة جزر مالفيناس حالة استعمارية استثنائية وخاصة؛

(ب) الاعتراف بوجود نزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة؛

(ج) توجيه الطلب إلى الحكومتين باستئناف المفاوضات من أجل التوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي وعادل ودائم للنزاع، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالمسألة؛

(د) الإعراب مجددا عن تأييد مهمة المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام من أجل مساعدة الطرفين على تلبية الطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في قرارها ذات الصلة.

٦ - وعلى الرغم من تلك النداءات الكثيرة، لا تزال المملكة المتحدة تمتنع عن التفاوض وتطالب بحق السكان البريطانيين الذين نقلوا إلى الإقليم في ممارسة تقرير المصير، مما يشكل خيانة لهذا المبدأ. وهذه المطالبة هي في حد ذاتها تأكيد لتقرير المصير لنفسه، وهي محاولة لجعل أولئك السكان حكما يفصل في نزاع يشكل بلدهم الأصلي أحد طرفيه.

٧ - وليس إنهاء الاستعمار وتقرير المصير مترادفين. فتقرير المصير هو إحدى آليات تنفيذ إنهاء الاستعمار، وليس الآلية الوحيدة، حيث يتضمن القرار ١٥١٤ (د-١٥) نفسه، في الفقرة ٦ منه، مبدأ آخر هو: الحفاظ على وحدة البلد الوطنية وسلامته الإقليمية. وهذا المبدأ هو المبدأ الغالب في مسألة جزر مالفيناس، لأن السلامة الإقليمية لجمهورية الأرجنتين هي المهددة.

٨ - وهذه هي الفكرة التي تحدث في ١٠ من قرارات الجمعية العامة (٢٠٦٥ (د-٢٠)، و ٣١٦٠ (د-٢٨)، و ٤٩/٣١، و ٩/٣٧، و ١٢/٣٨، و ٦/٣٩، و ٢١/٤٠، و ٤٠/٤١، و ١٩/٤٢، و ٢٥/٤٣) و ٢٢ من قرارات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، التي تصف مسألة جزر مالفيناس بأنها حالة استعمارية استثنائية وخاصة. وهذا الوصف يعكس الظروف المحددة للمسألة، وهي أن المملكة المتحدة اغتصبت الجزر عنوة في عام ١٨٣٣، وطردت سكانها الأصليين، ومنعتهم من العودة ووضعت مكانهم سكانها هي. وهذا ما دعا

الجمعية العامة في عام ١٩٨٥ إلى أن ترفض رفضاً صريحاً وأغلبية واضحة، محاولتين بريطانيتين لإدراج مبدأ تقرير المصير في عملية النظر في النزاع.

٩ - وقد أبدت جمهورية الأرجنتين على الدوام استعدادها للتعاون مع المملكة المتحدة لبحث المسائل العملية الناشئة عن حالة الأمر الواقع في منطقة جنوب المحيط الأطلسي، في ظل الحماية القانونية الواجبة، بهدف تهيئة شروط تسمح لكلا الطرفين باستئناف المفاوضات التي دعا إليها المجتمع الدولي. بيد أن المملكة المتحدة، خلافاً لقرار الجمعية العامة ٤٩/٣١، الذي دعا الطرفين إلى الامتناع عن إجراء أي تغيير انفرادي في الحالة ما دامت المفاوضات مستمرة، تمادت، منذ عام ١٩٨٩، في تنفيذ أنشطة انفرادية في المناطق والمياه المتنازع عليها تؤثر، في جملة أمور، في ما يكمن فيها من موارد طبيعية متجددة وغير متجددة.

١٠ - وفي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، قال الأمين العام، في رسالته إلى الجلسة الافتتاحية لدورة اللجنة الخاصة لعام ٢٠١٠، إن من الضروري أن تراعى في عملية إنهاء الاستعمار خصوصيات كل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وظروفه، وهو موقف تشاطره إياه بالكامل جمهورية الأرجنتين. وفي هذا الصدد، تكرر الأرجنتين تأكيد تأييدها القوي للخطوات التي اتخذها الأمين العام في إطار مساعيه الحميدة لحل مسألة جزر مالدينا، وتحثه على مواصلة جهوده لإيجاد حل للنزاع على السيادة بين الأرجنتين والمملكة المتحدة، وهي تؤكد من جديد استعدادها التام لمساعدته في تنفيذ هذه المهمة.

١١ - وتولي الأرجنتين، حكومة وشعباً، أهمية كبيرة وأولوية قصوى لاستعادة جزر مالدينا وجزر جورجيا الجنوبية وجزر ساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، مع احترام طريقة عيش سكانها والالتزام بمبادئ القانون الدولي. وهذا الهدف مكرس في دستور الأرجنتين بصفته هدفاً ثابتاً لا رجعة فيه.

١٢ - وجمهورية الأرجنتين على ثقة بأن أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار سوف تساعد على كفالة الامتثال لجميع القرارات التي اعتمدها بشأن مسألة جزر مالدينا. وهي واثقة أيضاً من أن المملكة المتحدة سوف تستجيب للنداءات المنبثقة من ولاية المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام، وأنها سوف تتحمل المسؤولية المضاعفة الملقاة على عاتقها بصفقتها عضواً دائماً في مجلس الأمن بقبول واجبتها في حل هذا النزاع بالوسائل السلمية وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

١٣ - وفي هذا العام، ونحن نودّع العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، ونحتفي بالذكرى السنوية الخمسين لاتخاذ القرار ١٥١٤ (د-١٥)، يجدر بنا أن نتذكر أن الأمم المتحدة تعتبر استمرار الاستعمار، بجميع أشكاله ومظاهره، جريمة تمثل انتهاكاً لميثاق الأمم

المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومبادئ القانون الدولي، على النحو الذي حددته الجمعية العامة في القرار ٢٦٢١ (د-٢٥) الذي اعتمده بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للإعلان. وبعد مرور أربعين عاما، لا تزال جرائم الاستعمار قائمة، وإن من واجبنا أن نضع لها حداً؛ وباستطاعة المجتمع الدولي والأمين العام أن يُعوّلا على الاستعداد الكامل لجمهورية الأرجنتين وأقصى جهودها من أجل المساهمة في القضاء نهائياً على تلك الجرائم.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٨ آب/أغسطس ٢٠١٠]

- ١ - لمن كان العقد الثاني سينتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، فإن قضية إنهاء الاستعمار هي أولوية الأمم المتحدة ويجب أن تظل كذلك، بالنظر إلى أن العديد من أهداف الأمم المتحدة في هذا المجال لا يزال يتعين تحقيقها.
- ٢ - وجميع الدول الأعضاء في المنظمة ملزمة بأن تبذل جهوداً صادقة لكي يتسنى لما تبقى من أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وتنبثق أعمال اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بصورة مباشرة من أحكام ميثاق الأمم المتحدة التي تعهدنا، فرادى وجماعات، باحترامها وإنفاذها.
- ٣ - ودأبت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، بوصفها هيئة تابعة للأمم المتحدة مختصة بالنظر في هذه المسألة، على بذل جهود جديدة وحثيثة لتنفيذ ولايتها، وقد عملت كوبا جاهدة ومنذ أمد طويل للمساعدة على تحقيق أهداف اللجنة.
- ٤ - وواصلت اللجنة، بل عززت الحوار والتعاون مع الدول القائمة بالإدارة وممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والدول الأعضاء.
- ٥ - وما برح إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وعقد الحلقات الدراسية الإقليمية يشكلان مثالا واضحا على بعض الممارسات الناجحة التي اعتمدها اللجنة الخاصة في السنوات الأخيرة. وقد عززت هذه الممارسات قدرة الأمم المتحدة على مساعدة شعوب هذه الأقاليم على بلوغ الأهداف المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وستمضي في تعزيزها.

- ٦ - وتشكل نتائج الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن إنهاء الاستعمار دليلاً على أن هذه المحافل يمكن أن تعزز المشاركة النشطة لمثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ويمكن أن تساعد على تعبئة الرأي العام الدولي لصالح تقديم الدعم والمساعدة لشعوب هذه الأقاليم.
- ٧ - ومع ذلك، فإن القضاء التام على الاستعمار يتطلب أشياء أكثر من مجرد الجدية والصبر اللذين يتميز بهما عمل اللجنة الخاصة، والتي تعمل بضمير حي لتجديد أساليب عملها والنهوض بها، ومن جهود الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ونواياها الحسنة.
- ٨ - وما تتطلبه قضية إنهاء الاستعمار أيضاً هو الدعم الكامل من الدول القائمة بالإدارة.
- ٩ - ومن غير المقبول أن تسعى بعض البلدان، بحجة جعل الأمم المتحدة أكثر "كفاءة"، إلى التشكيك في استمرار أهمية قضية إنهاء الاستعمار والتساؤل حتى عن علة وجود اللجنة الخاصة. ومما يثير القلق أيضاً أن بعض الدول القائمة بالإدارة لا تزال ترفض التعاون مع هذه اللجنة، متجاهلة بذلك الالتزامات ذات الصلة الناشئة عن ميثاق الأمم المتحدة وعن العديد من قرارات الجمعية العامة.
- ١٠ - وما تعتبره كوبا شديداً الأهمية هو اعتماد اللجنة الخاصة الآراء، ولفترة ١١ سنة متتالية، قراراً يعترف بالحق غير القابل للتصرف لشعب بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، ويحث هذه الهيئة الموقرة على النظر الفعلي في مسألة بورتوريكو من جميع جوانبها.
- ١١ - وأعربت أيضاً حركة بلدان عدم الانحياز، التي تشارك فيها كوبا بنشاط، أمام اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار عن اعتقادها بأن مسألة بورتوريكو تشكل مثلاً على الاستعمار، وحثت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تحمل مسؤوليتها بتسريع العملية التي تمكن شعب بورتوريكو من أن يمارس بالكامل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وشددت الحركة أيضاً على ضرورة التنفيذ الفوري للقرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة بشأن الحالة الاستعمارية في بورتوريكو.
- ١٢ - وبورتوريكو بلد من بلدان منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية وستظل كذلك. وبالرغم من مرور أكثر من قرن من الهيمنة الاستعمارية للولايات المتحدة، لم يتخل شعب بورتوريكو قط عن نضاله الباسل والمريير من أجل ممارسة حقه المشروع في السيادة والاستقلال. وهذا ما دفع اللجنة الخاصة إلى اتخاذ ٢٩ قراراً ومقررراً بشأن مسألة بورتوريكو على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية.

١٣ - وأعدت الأمم المتحدة التأكيد أيضا أن النزاع في الصحراء الغربية هو مسألة تصفية استعمار في إطار قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وأنه بالتالي يخضع للمسؤولية المباشرة للأمم المتحدة. ومن حق الشعب الصحراوي أن يقرر مستقبله.

١٤ - ومن الأهمية البالغة بمكان أن تتواصل المفاوضات في سبيل التوصل إلى حلّ سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين يفضي إلى حصول شعب منطقة الصحراء الغربية على حقه في تقرير المصير في سياق الاتفاقات المتماشية مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، تعيد كوبا تأكيد دعمها التام لحق جمهورية الأرجنتين المشروع في النزاع على السيادة المتعلق بجزر مالفيناس، التي تشكل جزءا من التراب الوطني لهذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية. وفي هذا السياق، من الأهمية الشديدة بمكان أن يتم التوصل في أسرع وقت ممكن وعن طريق التفاوض إلى حل عادل ونهائي لمسألة جزر مالفيناس.

١٦ - وفي كل عام، تتخذ الجمعية العامة قرارات بشأن التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. إن كوبا، مع أنها بلد نام محدود الموارد، وفرت منحا دراسية لسكان هذه الأقاليم، ويسرّها أن يكون أكثر من ٢٠٠٠ فردا منهم قد تخرجوا من مدارسها وجامعاتها.

١٧ - وقد اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا مرارا وتكرارا، بدعم من الغالبية الساحقة من الدول، قرارا قدمته كوبا يدعو الوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى تقديم الدعم إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فهذه الأقاليم تستفيد للغاية من الدعم الذي يمكن أن تقدمه هذه الهيئات. وقد أُحرز بعض التقدم في هذا الاتجاه، إلا أنه ما زال يتعين بذل الكثير من الجهود.

١٨ - وترحب كوبا بتأييد الجمعية العامة بتوافق الآراء قرار اللجنة الخاصة للاحتفال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بالذكرى السنوية الخمسين لاتخاذ القرار ١٥١٤ (د-١٥). وتولي كوبا أهمية خاصة للذكرى السنوية الخمسين لهذا القرار التاريخي، الذي لا يزال يمثل معلما بارزا بالنسبة للأمم المتحدة، وبخاصة لقضية إنهاء الاستعمار.

١٩ - ومنذ اتخاذ هذا القرار في عام ١٩٦٠، نال أكثر من ٨٠ بلدا استقلاله، وأصبحت هذه البلدان أعضاء في الأمم المتحدة، والأكثر أهمية من ذلك، أنها مارست حقها الفعلي في تقرير المصير.

٢٠ - ويؤكد هذا الاحتفال مدى أهمية بذل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة جهوداً متضافرة لكي تتمكن الأقاليم التي لم تمارس حتى الآن حقها الفعلي في تقرير المصير، من أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

٢١ - وفي هذا الصدد، تعيد كوبا تأكيد التزامها الراسخ بقضية إنهاء الاستعمار، وتحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة عملها الجماعي ليتم استئصال آفة الاستعمار إلى الأبد.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠]

١ - مع انتهاء العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، تهنيئاً إكوادور الأمم المتحدة على الجهود التي تبذلها من أجل إنهاء الاستعمار استناداً إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تُلزم الدول القائمة بالإدارة بالاعتراف بحق الأقاليم التابعة لها في تقرير مصيرها.

٢ - ويسر إكوادور أن الدول، من خلال تحاورها في إطار اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، تنظر في حقوقها وتطلعاتها وتعبّر عنها على أساس إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي اعتمد بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) لعام ١٩٦٠.

٣ - بيد أن القلق يساورها إزاء بطء هذه العملية، وهي تدعم المنظمة لعزمها إنهاء الاستعمار بسرعة ودون شروط. فقرار إكوادور بأن تصبح عضواً في اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعادة النظر في الإعلان وصياغة توصيات ترمي إلى القضاء على الاستعمار، هو دليل على هذا الدعم.

٤ - وتظل إكوادور أحد مقدمي جميع القرارات التي تدعو إلى الاعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ونيل استقلالها وهي تدين الاستعمار والقمع بجميع أشكاله، لا سيما في حالات جزر المالديف والصحراء الغربية وبورتوريكو وجميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وهي بقيامها بذلك، تكون قد أبدت تضامنها مع نضال هذه الشعوب ودعمها لها.

٥ - وترى إكوادور أن مبدأ السلامة الإقليمية واحترام سيادة الدول والتسوية السلمية للمنازعات هي مبادئ أساسية للعلاقات الدولية، ومكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي دستور إكوادور.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ آب/أغسطس ٢٠١٠]

١ - تعتبر نيكاراغوا أن العقد الثاني قد أدى دورا هاما في التوعية بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وفي تنفيذه. إلا أن ثمة أقاليم وشعوبا لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي ولم تحقق تقرير مصيرها واستقلالها بالكامل، وما زالت تعاني من آثار الاستعمار؛ وهذا أمر يجعل وضع إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة موضع التنفيذ الفوري أمرا لا بد منه.

٢ - وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة بذل جهودها وتكثيفها من أجل القضاء على الاستعمار بصورة تامة ونهائية. فهذه القضية ذات أولوية قصوى لأن إنهاء الاستعمار، باعتباره وسيلة من وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين، يمثل إحدى المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٣ - وبالقضاء على الاستعمار، سيتأتى للأقاليم والشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي أن تمارس بالكامل حقوقها غير القابلة للتصرف، وأن تتمتع تمتعا فعليا بما لها من حقوق الإنسان وبالسعادة وأن تشارك في الحياة الديمقراطية. ومن دواعي التضليل القول إن العملية الديمقراطية يمكن أن تقوم أو أنها قامت في ظل ظروف الهيمنة الاستعمارية.

٤ - وإننا نشير بقلق بالغ إلى تعذر إكمال خطة عمل العقد الدولي الثاني بحلول عام ٢٠١٠. ولذا يتعين أن يُضفى، على وجه الاستعجال، المزيد من الزخم على عملية إنهاء الاستعمار لكي يتسنى للقوى المستعمرة زيادة التعاون لمعالجة هذه العملية، بجميع جوانبها، ولكي تقضي في نهاية المطاف على الاستعمار، بصورة نهائية خلال العقد الحالي.

٥ - وترى نيكاراغوا أنه ينبغي للجمعية العامة، في دورتها الخامسة والستين، أن تؤيد وتعتمد مشروع القرار A/AC.109/2010/L.18 الذي قدمته اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، والذي أُعلنت فيه الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ عقدا دوليا ثالثا للقضاء على الاستعمار، وذلك من أجل متابعة عملية إنهاء استعمار الأقاليم والشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى أن تُحقق تقرير مصيرها وتنال استقلالها، وهو حق مكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وإلى أن تصبح أعضاء في مجتمع الأمم وسائر هيئاته المتعددة الأطراف والإقليمية، مع تمتعها بجميع الحقوق واضطلاعها بجميع المسؤوليات المترتبة على ذلك، وتسهم في إيجاد حل لجميع المشاكل التي تواجه البشرية.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠]

١ - يحتفل المجتمع الدولي في هذا العام بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الجمعية العامة إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. فقد مثلت تلك الوثيقة حافزا قويا للأقاليم المستعمرة لنيل استقلالها. وأفضى تنفيذها في نهاية المطاف إلى تحرير نحو ٧٥٠ مليون شخص - أي ثلث سكان العالم - من الهيمنة الاستعمارية، وأحدث تغييرا كبيرا في ملامح الخريطة السياسية للعالم، مع إقامة أكثر من ٨٠ دولة مستقلة جديدة في كل من أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية.

٢ - ويعد ذلك أحد أهم الإنجازات التي تحققت في تاريخ الأمم المتحدة، ولا يسع الاتحاد الروسي إلا أن يفخر بكون الإعلان قد صيغ واعتمد بمبادرة من الاتحاد السوفياتي. والاتحاد الروسي، بوصفه عضوا دائما في مجلس الأمن ومجلس الوصاية واللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، قد أدى وما زال يؤدي دورا نشطا في الاسهام في تحرير الشعوب من التبعية الاستعمارية.

٣ - ولقد شكلت قرارات الجمعية العامة بإعلان الفترتين ١٩٩٠-٢٠٠٠ و ٢٠٠١-٢٠١٠ عقدين دوليين للقضاء على الاستعمار، خطوات هامة لعملية إنهاء الاستعمار. كما بذلت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل جهودا كبيرة من أجل تنفيذ خطط عمل العقدين الدوليين الأول والثاني. ومع ذلك، يجدر بالإشارة أنه على الرغم من أن معظم الأقاليم المستعمرة قد نال الآن استقلاله، فإن عملية إنهاء الاستعمار هي أبعد ما تكون من الإنجاز. فلا تزال هناك ١٦ من الأقاليم، التي يقطنها نحو مليوني شخص من السكان، مشمولة بإعلان إنهاء الاستعمار، لكنها أقاليم لم تتمكن حتى اليوم من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها. وهي أساسا أقاليم جزرية صغيرة غير متمتعة بالحكم الذاتي.

٤ - ويجب التحقق بدقة من البيانات التي تؤكد أن غالبية ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ستكون عاجزة عن البقاء ككيانات مستقلة أو أن وضعها الحالي يجسد إرادة شعوبها الأصلية. والاتحاد الروسي يؤمن إيمانا راسخا بأن حجم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو عزلتها الجغرافية أو محدودية مواردها أمور لا ينبغي أن تمس بحق سكانها غير القابل للتصرف في تقرير مصيرها ونيل استقلالها وفقا لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب

المستعمرة. فالدول القائمة بالإدارة هي التي تقع عليها مسؤولية تهيئة الظروف التي تمكن شعوب هذه الأقاليم من ممارسة حقها غير القابل للتصرف بحرية ودون تدخل في شؤونها.

٥ - وما دامت توجد أقاليم مستعمرة في العالم، سيتواصل الطلب على عمل الأمم المتحدة ككل فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار وستظل الحاجة إليه قائمة، ولا سيما الطلب على عمل اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ولا تزال المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وغيرهما من قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، صالحة اليوم مثلما كانت عند بدء أنشطة الأمم المتحدة.

٦ - ومن الواضح أن الحالة الراهنة تتطلب من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل المضي في بذل جهودهما المكثفة لإنجاز عملية إنهاء الاستعمار. وفي هذا السياق، يجدر دعم الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، التي عُقدت في عام ٢٠١٠، وبخاصة، الاقتراح الذي يدعو الجمعية العامة إلى النظر في إمكانية إعلان عقد دولي ثالث للقضاء على الاستعمار.

٧ - وسعياً إلى ضمان تحقق أهداف العقد، ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل أن يعززا جهودهما من أجل القضاء على الاستعمار. ولا بد لوضع خطة عمل للعقد الدولي الثالث وتنفيذها من أن يساهما في هذه العملية. وينبغي أن تضطلع اللجنة الخاصة، لدى تنفيذها لولايتها الحالية، بدور أكثر فعالية في رصد عملية إنهاء الاستعمار والتطورات في الأقاليم المستعمرة المتبقية، مع إيلاء اهتمام خاص لتحديد سبل ووسائل تذليل العقبات التي تعترض التحقيق الفعلي لتقرير المصير، في كل حالة بعينها. ويكتسي قيام الدول القائمة بالإدارة بالتعاون البناء مع الأمم المتحدة، ولا سيما مع اللجنة الخاصة، أهمية خاصة في هذا الصدد. وتظل المسائل المتصلة بنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار، بما في ذلك التطورات السياسية في الأقاليم ومواقف الدول القائمة بالإدارة، مسائل هامة.

٨ - والاتحاد الروسي مستعد لمواصلة بذل كل ما في وسعه للقضاء على ما تبقى من مظاهر الاستعمار على وجه البسيطة.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]

[٥ آب/أغسطس ٢٠١٠]

١ - ما فتئت قضية إنهاء الاستعمار تشكل إحدى الدعائم الأساسية للسياسة الخارجية للجمهورية العربية السورية منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة حتى الآن، وهذا يفسر الدور النشط الذي تضطلع به سوريا في الأعمال التي تابعتها الأمم المتحدة منذ إنشائها بالنسبة لإنهاء الاستعمار. وترى الجمهورية العربية السورية أن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا تزال صالحة اليوم مثلما كانت في بداية إنشاء الأمم المتحدة، وبفضل الأعمال الحقيقي لهذه المبادئ، فإن حوالي ٧٠ بلدا يسكنها ملايين البشر قد نالت استقلالها منذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. ومع ذلك، ما زال هناك حاليا ١٦ إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي يسكنها ما يقرب من مليوني نسمة، بالإضافة إلى أقاليم أخرى لم تنل بعد استقلالها.

٢ - ولذلك لا تزال أعمال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (لجنة ال ٢٤) هامة وملحة وضرورية. وقد أيدت سوريا، وستظل تؤيد، جميع الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة من أجل تحقيق التنفيذ التام للإعلان.

٣ - ومن المؤسف أن اللجنة لم تلق التعاون الواجب من بعض الدول القائمة بالإدارة، بالشكل المطلوب. وهو تعاون لا غنى عنه من أجل التقدم صوب التنفيذ التام للإعلان. وبموجب الأحكام ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ٢٦٢١ (د-٢٥)، كررت الجمهورية العربية السورية مناشدتها الدول القائمة بالإدارة التي لم تتخذ بعد تدابير تشريعية أو إدارية أو غير ذلك من التدابير من أجل وضع حد لأنشطة المؤسسات الأجنبية الخاضعة لولايتها، التي تستغل بدرجة غير معقولة موارد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أن تفعل ذلك دون إبطاء. وتشكل القواعد والمنشآت العسكرية والأجهزة الإدارية القائمة في الأقاليم المستعمرة عقبة أخرى واضحة أمام ممارسة تلك الشعوب حق تقرير المصير بحرية ويجب إزالتها فوراً.

٤ - وفيما يتعلق بالبعثات الزائرة، كان من المطلوب أن يكون تعاون الدول القائمة بالإدارة أكثر إيجابية. وما زالت سوريا ترى إن إيفاد تلك البعثات إلى الأقاليم وسيلة ضرورية للتمكن من الحصول على معلومات دقيقة على أرض الواقع وزيادة إمكانيات تقديم المساعدة إلى تلك الشعوب من جانب الأمم المتحدة.

- ٥ - وقد شغل المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بقرار من أعضاء اللجنة الخاصة، منصب مقرر اللجنة طوال العقد، وشارك بصفته التمثيلية هذه في العديد من الاجتماعات الدولية.
- ٦ - صوتت سوريا مؤيدة لجميع القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار التي اتخذتها اللجنة الخاصة، وكذلك القرارات المتخذة في اللجنة الرابعة والتي اتخذتها الجمعية العامة في جلسات عامة، وهي تطبق ما يخصها.
- ٧ - وعلى مر السنين، حافظت اللجنة على ممارسة الفحص الذاتي الدوري لأساليب عملها واتخذت عدة تدابير لجعلها أكثر فعالية. وقد أسهمت سوريا بتقديم عدة مقترحات لتيسير النظر في أعمال اللجنة. كما أسهمت سورية بتقديم اقتراحات محددة بشأن الأعمال التي تضطلع بها اللجنة بغية زيادة فعالية الحلقات الدراسية الإقليمية بشأن إنهاء الاستعمار، باعتبارها آلية لا بديل عنها لمعالجة المشاكل التي تهم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والحصول على المعلومات المباشرة عن حالتها. واشتركت سورية بنشاط في الحلقات الدراسية التي عقدت خلال العقد.
- ٨ - لقد أكدت سوريا على الدوام، ضرورة إيلاء اهتمام خاص للأقاليم الجزرية الصغيرة، نظراً للمشاكل التي تنفرد بمواجهتها بسبب صغر حجمها وقلّة عدد سكانها، ومواردها الطبيعية الشحيحة وتعرضها للكوارث الطبيعية والمخاطر البيئية.
- ٩ - وتابعت سوريا داخل اللجنة الرابعة وفي لجان الجمعية العامة باهتمام موضوع الحصول على الموارد اللازمة من أجل تمويل البرامج الواسعة النطاق لتقديم المساعدة إلى شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، عن طريق الدعم من المؤسسات المالية الرئيسية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.
- ١٠ - وفي إطار عمليات إنهاء الاستعمار، ظلت سوريا على موقف المناداة بتطبيق مبدأ حق تقرير المصير على الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري، وقد دعمت سوريا كل قرارات اللجنة الخاصة والجمعية العامة الخاصة بموضوع "مسألة جزر المالديف". وفي هذا الصدد، أبرزت الجمعية العامة، في قرارها ٢٠٦٥ (د-٢٠) وفي قرارات لاحقة، إدراك المجتمع الدولي لوجود نزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة على السيادة ينبغي تسويته عن طريق مفاوضات ثنائية. كذلك بينت الجمعية العامة، في قرارها ٣١٦٠ (د-٢٨)، أن السبيل إلى إنهاء هذه الحالة في التوصل إلى تسوية للنزاع بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة على هذا الإقليم عن طريق مفاوضات ثنائية على أساس مبدأ الحفاظ على وحدة الإقليم. وقد أيدت سورية على الدوام حل مسألة المالديف عبر المفاوضات بين بريطانيا والأرجنتين.

١١ - وقد اضطلعت إدارة الشؤون السياسية، لا سيما وحدة إنهاء الاستعمار التابعة لها، وإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات في السنوات الأخيرة بعمل ممتاز في تقديم المساعدة الموضوعية والتنظيمية لأعمال الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار. وبغية تمكن اللجنة الخاصة من الأداء الفعال، من الضروري أن تواصل الأمانة العامة توفير الدعم الموضوعي والفني الوافي لها. وإن الدعم المستمر الذي يقدمه الأمين العام إلى اللجنة الخاصة ولقضية إنهاء الاستعمار يستحق الإشادة.

١٢ - وستواصل سوريا تقديم تعاونها الكامل إلى اللجنة من أجل الإنجاز التام للولاية التي أنطقتها بها الجمعية العامة في عام ١٩٦١ من خلال القرار ١٦٥٤ (د-١٦).

١٣ - وبغية إعطاء إشارة واضحة بشأن الأولوية العليا التي توليها الأمم المتحدة للأنشطة المتعلقة بإنهاء الاستعمار، سيكون من المهم أن تطلق الأمم المتحدة على العقد القادم أيضا اسم "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار"، وأن تمكن فيه المواصلة الضرورية للمهام التي لم تنجز بعد لتحقيق هدف عالمي من الاستعمار وإنجاز تلك المهام في نهاية المطاف.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٩ آب/أغسطس ٢٠١٠]

١ - إن العلاقة التي تربط المملكة المتحدة بأقاليمها فيما وراء البحار علاقة حديثة تقوم على الشراكة والقيم المشتركة وحق كل إقليم في تحديد ما إذا كان يرغب في الاحتفاظ بهذه العلاقة.

٢ - وتقوم علاقة الحكومة البريطانية مع أقاليم ما وراء البحار على المبادئ التالية:

- تقرير المصير
- الالتزامات والمسؤوليات المتبادلة
- حرية الأقاليم، إلى أقصى حد ممكن، في إدارة شؤونها
- التزام المملكة المتحدة بمساعدة الأقاليم على النمو الاقتصادي ومواجهة حالات الطوارئ

٣ - ولا تزال هذه المبادئ تشكل الركيزة التي تستند إليها علاقة المملكة المتحدة مع أقاليم ما وراء البحار. والمملكة المتحدة مصممة على تنمية هذه الأقاليم في المستقبل وعلى مواصلة

صون أمنها ما دامت راجبة في الاحتفاظ بالعلاقة التي تربطها بالمملكة المتحدة. والحوار منظم بين وزراء الحكومة البريطانية وقادة الأقاليم بشأن طائفة واسعة من المسائل التي تهم الطرفين. ويعقد جميع الوزراء البريطانيين ورؤساء الوزراء في الأقاليم والوزراء الرئيسيين ونظرائهم اجتماعا سنويا لبحث المسائل السياسية التي تهمهم جميعا. وتواصل المملكة المتحدة تقديم المساعدة إلى أقاليم ما وراء البحار، فتوفر لها الدعم التقني واللوجستي، وبالنسبة لمونتسيرات وبيتكيرن وسانت هيلانة، تقدم مساعدات مالية.

٤ - وترتكز سياسة المملكة المتحدة تجاه أقاليم ما وراء البحار على مبدأ أن سكان كل إقليم هم الذين يحددون ما إذا كانوا يرغبون أو لا يرغبون في الاحتفاظ بعلاقتهم مع المملكة المتحدة. وليس لدى المملكة المتحدة أي نية لفرض الاستقلال ضد إرادة الشعب المعني. وقد دأبت الحكومات البريطانية المتعاقبة على سياستها في توفير كل أشكال المساعدة والتشجيع للأقاليم التي ترغب في الاستقلال، حينما تعرب شعوبها صراحة وبطريقة دستورية عن رغبتها فيه ويكون هذا خيارها. وفي الوقت الحاضر، تعتبر حكومة المملكة المتحدة أن الاستفتاء هو الوسيلة التي تكفل استطلاع الآراء في الأقاليم التي يشكل فيها الاستقلال أحد الخيارات. غير أن القرار النهائي بشأن ما إذا كان الاستفتاء لازما، وإن كان الأمر كذلك، بشأن طريقة إجرائه، يظل بيد المملكة المتحدة التي ستخذه في ضوء الظروف الخاصة بكل إقليم.

٥ - والعلاقة القائمة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار مكرسة في دستور كل من هذه الأقاليم. وتبين من المشاورات التي جرت مع هذه الأقاليم أن لديها رغبة واضحة في الاحتفاظ بهذه العلاقة. وقد خلصت المملكة المتحدة إلى أنه لا الاندماج في المملكة المتحدة ولا التبعية للتاج البريطاني يشكلان بديلا أنسب من الترتيبات الحالية.

٦ - والغالبية الساحقة من القرارات المتخذة في أقاليم المملكة المتحدة لما وراء البحار تتخذها حكومات الأقاليم في سياق السلطات التي فوضت إليها. وليس لدى المملكة المتحدة أي رغبة في التدخل في تفاصيل العلاقة التي تربطها بها. غير أن كل دساتيرها يجب أن تخضع لموافقة المملكة المتحدة ما دام خيارها البقاء بريطانية. وفي إطار عملية مراجعة الدساتير التي بدأت في عام ١٩٩٩، وافقت المملكة المتحدة على النظر بعناية في أي تعديلات تقترح أقاليم ما وراء البحار إدخالها على دساتيرها. وقد اتخذت عملية مراجعة الدساتير شكل مفاوضات ثنائية، قررت الأقاليم إلى حد بعيد نطاقها ووتيرتها. والهدف من هذه المفاوضات هو الاتفاق على أفضل الترتيبات الدستورية الحديثة التي يمكن أن تقبلها الأقاليم والمملكة المتحدة. ومع أن المملكة المتحدة تنظر في كل ما تقترحه الأقاليم من تعديلات وتغييرات لإدخالها على دساتيرها، فإنها أوضحت أيضا للأقاليم خلال المفاوضات أنه إذا اختارت البقاء بريطانية،

لا بد لها من الاحتفاظ بالسلطات الكافية لتتدخل بمسؤولياتها في مجالات الإدارة السليمة للشؤون العامة والدفاع والعلاقات الخارجية وتغطية الالتزامات المالية الطارئة والوفاء بما عليها من واجبات دولية تجاه الأقاليم. كما تتيح عمليات المراجعة هذه فرصة تحديث أحكام واردة في الدساتير الحالية، مثل ما يتعلق منها بحقوق الإنسان، وتوضيح الأدوار التي على الحاكم والساسة المحليين القيام بها.

٧ - وأحرز تقدم في مراجعة الدساتير في معظم أقاليم ما وراء البحار. فقد دخلت دساتير جديدة حيز النفاذ في جزر تركس وكايكوس في عام ٢٠٠٦، وجزر فيرجن البريطانية وجبل طارق في عام ٢٠٠٧، وفي جزر فوكلاند وجزر كايمان وسانت هيلانة وآسنسيون وتريستانتا دا كونييا في عام ٢٠٠٩ ومؤخرا بيتكيرن في آذار/مارس ٢٠١٠. وتخضع دساتير إقليمين آخرين (أنغيلا ومونتسيرات) للمراجعة حاليا.

٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أجريت جولة رابعة من المفاوضات مع أعضاء المجلس التشريعي لإقليم مونتسيرات لوضع دستور جديد له. وقد أجريت في آذار/مارس ٢٠٠٨ محادثات غير رسمية أخرى بشأن مونتسيرات أُحرز فيها مزيد من التقدم. غير أن عملية وضع هذا الدستور عُلقَت لأن التركيز على شؤون البنى التحتية في مونتسيرات طغى من حيث الأهمية على محادثات مراجعة الدستور. لكن المحادثات الرسمية استؤنفت وأخر جولة منها أجريت في أيار/مايو ٢٠١٠.

٩ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، أصدرت لجنة الإصلاحات الدستورية والانتخابات في أنغيلا تقريرا ضمنته ١٤٧ توصية بشأن تنقيح دستور أنغيلا. ولا تزال هذه التوصيات قيد النظر في أنغيلا. وبناء على طلب من حكومة أنغيلا، أُرجئت الجولة الأولى من المفاوضات مع المملكة المتحدة كان من المقرر إجراؤها في شباط/فبراير ٢٠٠٩. ولم تحدد بعد أي مواعيد لإجرائها.

١٠ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، دخل حيز النفاذ في جزر تركس وكايكوس مرسوم - قانون ألغى الحق الدستوري في المحاكمة أمام هيئة محلفين وعلّق أعمال الحكومة الوزارية ومجلس النواب لفترة سنتين (يجوز تقليصها أو إطالتها). وأصبح حاكم الجزر الآن هو الذي يصرّف أعمال الحكومة بتعليمات من وزير الدولة. واعتُبر تعليق تطبيق أجزاء من الدستور خطوة لا بد منها ليتسنى إعادة ترسيخ مبدأي إدارة الشؤون العامة والمالية إدارة سليمة. ونعزم إجراء الانتخابات في تموز/يوليه ٢٠١١، على النحو المقرر سابقا.

١١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، عُيّن مستشارة خبيرة في شؤون إصلاح الانتخابات لمراجعة دستور جزر تركس وكايكوس الذي وضع في عام ٢٠٠٦ ونظام الانتخابات الحالي.

وعقب إجرائها مشاورات واسعة النطاق، أصدرت مجموعة من التوصيات لتحسين الدستور ونظام الانتخابات وفي الوقت نفسه العمل على أن تحتفظ المملكة المتحدة بما يكفي من الإشراف على المجالات التي تثير القلق عقب استعادة حكومة منتخبة السلطة. وستنطلق جولة أخرى من المشاورات مع السكان، وتشجع المستشارة والفريق التابع للحاكم جميع سكان هذه الجزر على المشاركة فيها.

١٢ - ويجب أن تتم عملية مراجعة الدستور عن نظام ييث لدى سكان جزر تركس وكايكوس وحكومة المملكة المتحدة والمجتمع الدولي شعورا بالثقة بأنه سيتم التمسك بمبادئ الإدارة السليمة للشؤون العامة والتنمية المستدامة والإدارة السليمة للأموال العامة. ولا يمكننا تعليق السيرورة الديمقراطية إلى الأبد.

١٣ - واقترح بعض المعلقين أن توافق المملكة المتحدة على السماح للأقاليم باختيار أحد الخيارات بشأن المركز الواردة في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٤١ (د-١٧). ويحدد هذا القرار ثلاثة خيارات لشطب الأسماء من قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وهذه الخيارات هي: الاندماج أو الاستقلال أو الارتباط الحر. وعلى نحو ما تقدم، فإن المملكة المتحدة لا توافق على الاندماج، وليس ثمة ما يشير إلى أن أيًا من الأقاليم يؤيد هذا الخيار. أما موقف المملكة المتحدة بشأن الاستقلال، فقد سبق عرضه.

١٤ - ولكن مفهوم الارتباط الحر، على النحو الذي حددته الجمعية العامة، يعني أن يضع الإقليم دستوره بنفسه دون مشاركة المملكة المتحدة. كما يعني أن المملكة المتحدة تحتفظ بالمسؤولية الكاملة عن الإقليم، ولكنها لن تكون قادرة على التمتع بالسلطات اللازمة للوفاء بمسؤولياتها تجاه الأقاليم. وليس هذا بالموقف الذي تريد المملكة المتحدة أن تضع نفسها فيه.

١٥ - وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٥٤١ (د-١٧) ليس ملزما قانونا. إضافة إلى أن المملكة المتحدة لم تصوت لصالحه، وترى أن المبادئ التي تحكم العلاقة مع الإقليم ينبغي أن تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة. فالميثاق ينص، في جملة أمور، على أنه ينبغي للدولة القائمة بالإدارة أن تراعي على النحو الواجب التطلعات السياسية لشعوب الأقاليم وأن تساعد على تطوير مؤسساتها السياسية الحرة تدريجيا، وفقا للظروف الخاصة بكل إقليم وشعبه ومراحل تقدمه المختلفة. وتولي المملكة المتحدة أهمية قصوى لهذه المبادئ الأساسية التي تقع في صميم عملية مراجعة الدستور.

١٦ - ويوضح إعلان الأمم المتحدة بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة (١٩٧٠)، الذي يتوسع في شرح مبدأ تقرير المصير، أن هناك خيارا أمام شعوب الأقاليم يضاف إلى الخيارات المنصوص عليها في القرار

١٥٤١. فهو يشير إلى أن إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة والارتباط الحر بدولة مستقلة أو الاندماج فيها أو الحصول على أي مركز سياسي آخر يحدده شعب ما، تشكل لهذا الشعب وسائل لممارسة حقه في تقرير المصير.

١٧ - تبين هذه الوثيقة موقف المملكة المتحدة وأقاليمها فيما وراء البحار. وترى حكومة المملكة المتحدة أن لجنة الـ ٢٤ وقائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد تجاوزهما الزمن، ولا تزال ترى أن أيا من أقاليمها فيما وراء البحار ينبغي أن يبقى مدرجا في هذه القائمة.

المرفق الثاني

الردود الواردة من هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة

ألف - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

١ - أشارت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وفقا لما قدمته من معلومات، إلى أنها قدمت الدعم، أثناء العقد الثاني، إلى شعب وإدارات مصائد الأسماك التابعة لبلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ في سياق ما تبذله من جهود لتنفيذ نهج يراعي النظام الإيكولوجي في إدارة عمليات صيد الأسماك. وكجزء من هذا الدعم، عقدت، بالتعاون مع أمانة جماعة المحيط الهادئ، حلقة عمل إقليمية بشأن النهج الإيكولوجية في إدارة عمليات صيد الأسماك الساحلية في بلدان جزر المحيط الهادئ، وذلك في نادي، فيجي، في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛ وحلقة عمل دون إقليمية في غوام، ميكرونيزيا، في الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بشأن النهج الإيكولوجي في إدارة عمليات صيد الأسماك الساحلية.

٢ - وبمناسبة حلقتي العمل هاتين، وضعت الفاو وأمانة جماعة المحيط الهادئ، بالتعاون مع منظمة حفظ البيئة، مبادئ توجيهية بشأن نهج مجتمعي يراعي النظام الإيكولوجي في إدارة عمليات صيد الأسماك. ومن المتوقع أن تُستخدم هذه المبادئ التوجيهية على نطاق واسع في منطقة المحيط الهادئ، بما فيها ساموا الأمريكية وغوام وكاليدونيا الجديدة. ووفرت الفاو لإقليمي ساموا الأمريكية وغوام وكاليدونيا الجديدة، بناء على طلبهما، منشورات تقنية بشأن صيد الأسماك وتربية المائيات. وترد معلومات إضافية عن هذه المسائل في الوثيقة E/2010/54 الصادرة في ٤ أيار/مايو ٢٠١٠.

باء - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١ - بالنسبة لمنطقة المحيط الهادئ، تقدم المعلومات الواردة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تفاصيل الدعم المتواصل الذي يقدمه البرنامج إلى توكيلاو. وبالتحديد، فإن برنامج التنمية المستدامة المتمحور حول المجتمع المحلي، الذي ينفذه البرنامج الإنمائي، يهدف إلى دعم المبادرات المراعية لوضع المرأة، التي تركز على إدارة البيئة؛ والحد من مخاطر الكوارث؛ والتكيف مع آثار تغير المناخ؛ وتوفير سبل الرزق الدائمة؛ واستخدام الطاقة المتجددة. وفي عام ٢٠٠٩، ساعد برنامج التنمية المستدامة المذكور الجزر الثلاث على أن تصبح أكثر مقاومة لأضرار تغير المناخ (ارتفاع مستوى مياه البحار، على سبيل المثال) والكوارث

الطبيعية. كما مول مشاركة ممثلين من توكيلاو لحضور مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، الذي عقد في كوبنهاغن، وساعد على تسليط الضوء على توكيلاو دوليا بوصفها أحد أشد البلدان في العالم تأثرا بتغير المناخ.

٢ - وفيما يتعلق بمنطقة البحر الكاريبي، تشير المعلومات المقدمة إلى أنه أجريت أثناء العقد الثاني تقييمات لعواقب الأزمة الاقتصادية العالمية على مستوى الفقر والوضع الاجتماعي، وذلك في عدد من جزر البحر الكاريبي الشرقية، بما فيها مونتسيرات. وفي جزر فرجن البريطانية، ساعد البرنامج الإنمائي على تعزيز مقاومة السكان عبر تنفيذ برنامجا مخصصا للحد من مخاطر الكوارث الناجمة عن الانهيارات الأرضية. وترد معلومات إضافية عن هذه المسائل في الوثيقة E/2010/54 الصادرة في ٤ أيار/مايو ٢٠١٠.

جيم - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

١ - أشارت المعلومات الواردة من اليونسكو إلى أن ثلاثة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي تتمتع بمركز العضو المنتسب لدى المنظمة وهي، جزر فرجن البريطانية وجزر كايمان وتوكيلاو. وقد بدأت اليونسكو مشاورات مع برمودا التي أعربت عن رغبتها في الانضمام إليها كعضو منتسب. وتغتنم اليونسكو كل فرصة متاحة لإشراك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في أي نوع من الأنشطة. ويقع عدد من مواقع التراث العالمي في هذه الأقاليم، مثل مدينة سانت جورج التاريخية الموجودة في برمودا؛ وبحيرات كاليدونيا الجديدة؛ وجزيرة هندرسون التابعة لبيتكيرن.

٢ - وأثناء العقد الثاني، نُظمت في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أنشطة شملت تنظيم ودعم مجموعة متنوعة من المشاريع في مجالات التربية والخدمات الاجتماعية والإنسانية، والعلوم الطبيعية، والثقافة، والاتصالات والمعلومات. وشملت الأنشطة التي نُفذت في هذه الأقاليم الموجودة في منطقة البحر الكاريبي تقديم الدعم إلى مؤتمر التعليم العالي لبلدان شرق البحر الكاريبي، وغطت تكاليف حضوره لأفراد من من أنغيلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات، وبرنامجا لتخفيف حدة الفقر في أوساط الشباب عبر العمل في مجالي السياحة والاهتمام بالتراث في جزر فرجن البريطانية، وقدمت الدعم التقني إلى مونتسيرات لاستحداث سياسة وطنية لمواجهة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

٣ - وفي منطقة المحيط الهادئ، قدمت اليونسكو دعما لسكان توكيلاو، وبخاصة لوضع سياسات وخطط تربوية، وإعداد دراسة عن إدماج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوعية بالوباء في السياسات الوطنية. وترد معلومات إضافية عن هذه المسائل في الوثيقة E/2010/54 الصادرة في ٤ أيار/مايو ٢٠١٠.

دال - منظمة الصحة العالمية

أفادت منظمة الصحة العالمية بأنها اضطلعت، أثناء العقد الثاني، بأنشطة تعاونية في ساموا الأمريكية وغوام وكاليدونيا الجديدة وتوكيلاو، بشأن مختلف المسائل المتعلقة بالصحة. وحسب المعلومات التي قدمتها، ركزت منظمة الصحة العالمية الأنشطة التي نفذتها في ساموا الأمريكية على تدريب الموارد البشرية، عبر تقديمها المنح، من أجل بناء القدرات في المجالات الصحية. وفي كاليدونيا الجديدة، ركزت الأنشطة التعاونية التي اضطلعت بها المنظمة على المساعدة التقنية، لتقديم العون، على سبيل المثال، لمكافحة فيروس H1N1 وتنسيق تبادل المعلومات عنه في منطقة المحيط الهادئ. وبالنسبة لتوكيلاو، قدمت المنظمة التعاون التقني في المجالات الصحية التالية: الأمراض غير المعدية؛ تنمية قدرات الموارد البشرية المتخصصة؛ تعزيز النظام الصحي؛ تعزيز الأوضاع الصحية؛ سلامة الأغذية؛ فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي؛ مكافحة التبغ؛ نظافة البيئة. وترد معلومات إضافية عن هذه المسائل في الوثيقة E/2010/54 الصادرة في ٤ أيار/مايو ٢٠١٠.

هاء - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لها

١ - شاركت الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، أثناء العقد الثاني، مشاركة منتظمة في الأنشطة التي رعتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفها أعضاء منتسبة لها. فأتاليم أنغيلا وجزر فرجن البريطانية ومونتسيرات وجزر فرجن الأمريكية تشكل أعضاء منتسبين فيها منذ عام ٢٠٠٠. وأصبحت جزر تركس وكايكوس عضوا منتسبا فيها في عام ٢٠٠٦ وجزر كايمان في عام ٢٠٠٨.

٢ - ويقدم المقر دون الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي التابع لهذه اللجنة معلومات، لدى توافرها، عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وذلك في الدراسات والمنشورات غير المتكررة والمتكررة، مثل "Economic Survey of the Caribbean". (الدراسة المتعلقة بالحالة الاقتصادية في منطقة البحر الكاريبي). وأصدر أيضا دراسات عن المسائل التي تم هذه الأقاليم، مثل الانخراط في أعمال منظومة الأمم المتحدة، والعولمة، والتنمية الاقتصادية، ووضع المشاريع والبرامج. ولمناقشة هذه المسائل، عُقد في آب/أغسطس ٢٠٠٧، في بورت أوف سين، اجتماع للفريق العامل للبلدان الأعضاء المنتسبة التابع للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي. وشاركت الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في الاجتماعات التي تناولت المسائل الخاصة بمنطقة البحر الكاريبي ككل، وتلقت دعما تقنيا بشأن مسائل معينة مثل التداعيات الاقتصادية الاجتماعية التي تخلفها الكوارث، والاندماج تجاريا في الأسواق العالمية، والإحصاءات المتعلقة بالأحوال المدنية، وتطوير قطاع السياحة.